هنري إل. ستيمسون (Henry L. Stimson)

(١٨٦٧ – ١٩٥٠)

ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية

أ. م. د. أحمد مريح المنصراوي الركابي

كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة

ahmed.alrekabi@alkadhum-col.edu.iq

07729356524

هنري إل. ستيمسون (Henry L. Stimson)
(١٨٦٧ – ١٩٥٠) ودوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية

أ. م. د. أحمد مريح المنصراوي الركابي

الملخص :

رجل دولة وأحد أبرز قادة الحزب الجمهوري الأمريكي، كان له تأثير قوي على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في مدة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي. خدم في إدارات خمسة رؤساء للولايات المتحدة الأمريكية للمدة بين عامي (١٩١١-١٩٤٥). إذ عمل في الإدارات الجمهورية والديموقراطية معاً . فشغل منصب وزير الحرب (١٩١١-١٩١٣) في عهد الرئيس ويليام هوارد تافت . وتولى وزارة الخارجية للمدة (١٩٢٩-١٩٣٣) في عهد الرئيس هربرت هوفر، وأطلق مبدأه الذي عُرف بـ" مبدأ ستيمسون " والذي تبنته الإدارة الأمريكية في سياستها الخارجية تجاه آسيا عام ١٩٣٢. عاد وزيراً للحرب للمدة (١٩٤٠-١٩٤٥) تحت قيادة الرئيسان فرانكلين روزفلت وهاري إس. ترومان. وكان له دور كبير بالأشراف على مشروع مانهاتن الذي انتج القنبلة الذرية، واشترك في إصدار القرار الخاص بإلقاء القنابل الذرية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين ووضع نهاية للحرب العالمية الثانية .

الكلمات المفتاحية : (ستيمسون – حرب – خارجية – قنبلة ذرية)

Abstract

A statesman and one of the most prominent leaders of the American Republican Party, he had a strong influence on the foreign policy of the United States of America during the thirties and forties of the last century. He served in the administrations of five American presidents from 1911-1945. He worked in both Republican and Democratic administrations. He served as Secretary of War (1911-1913) under President William Howard Taft. He took over the State Department for the period (1929-1933) during the era of President Herbert Hoover, and launched his principle known as the "Stimson principle", which was adopted by the US government in its foreign policy towards Asia in 1932. He returned as Minister of War for the period (1940-1945) under the leadership of the two presidents Franklin Roosevelt and Harry S. Truman. He had a major

role in supervising the Manhattan Project, which produced the atomic bomb, and participated in issuing the decision to drop atomic bombs on the Japanese cities of Hiroshima and Nagasaki and put an end to World War II.
Key words: (Stimson - war - foreign - atomic bomb)

المقدمة :

اكتسبت عدد من الشخصيات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية أهمية وشهرة في التاريخ الحديث، لما قدموه من أدوار متنوعة في الحياة السياسية ، وما اتخذوه من قرارات غيّرت من مجرى الأحداث في التأريخ ، ومن بين هؤلاء هنري إل. ستيمسون الذي عمل كوزير في خمسة إدارات أمريكية للمدة (١٩١١–١٩٤٥).تحديداً وزارتي الخارجية والحرب ، إذ قاد السياسة الخارجية لبلده في ظل الاضطراب الذي شهده العالم بصعود النازية في أوربا والتوسع الياباني في آسيا في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، فأطلق سياسته التي عُرفت باسم " مبدأ ستيمسون " التي تبنتها الإدارة الأمريكية عام ١٩٣٢، كذلك تولى وزارة الحرب في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية وأشرف على أخطر مشروع تسليح شهده العالم في ذلك الوقت، وهو تصنيع القنبلة الذرية .

تطلب البحث الرجوع إلى مصادر مهمة لها علاقة مباشرة بالموضوع ، وفي مقدمتها الوثائق الأمريكية، ولاسيما محاضر وتقارير الكونغرس الأمريكي ومنشورات الإدارة الأمريكية، فضلاً عن مؤلفات هنري إل. ستيمسون نفسه التي تضمنت آراءه وأفكاره السياسية ، كذلك الكتب الأجنبية والعربية والبحوث والدراسات والصحف.

أولاً : حياته ونشأته :

ولد هنري إل. ستيمسون في الحادي والعشرين من أيلول ١٨٦٧ في نيويورك ، إذ قضى معظم مدة شبابه فيها، كان والده لويس أتيربري ستيمسون (Lewis Atterbury Stimson) يعمل في بورصة وول ستريت (Wall Street) في مانهاتن (Manhattan)، ووالدته هي كانديس ويلر(Candace Wheeler). غادر والده نيويورك واصطحب عائلته إلى أوربا في عام ١٨٧١، إذ درس الطب لمدة ثلاث سنوات، عادوا بعدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن سرعان ما توفيت والدة هنري، فنشأ تحت رعاية أجداده وحصل

على تعليم جيد ، ففي سن الثالثة عشرة من عمره، تحديداً في تشرين الأول ١٨٨٠ ، التحق بأكاديمية فيليبس (Phillips) في مدينة أندوفر (Andover) بولاية مساشوستس (Massachusetts) وتخرج فيها عام ١٨٨٣ (Morison, 1960,Pp.2-25)، بعدها التحق بجامعة ييل (Yale) عام ١٨٨٤ وتخرج فيها بشهادة البكالوريوس في القانون عام ١٨٨٨ ، وأكمل دراسته العليا في كلية الحقوق بجامعة هارفارد (Harvard) وتخرج فيها عام ١٨٩٠ بشهادة الماجستير، انضم إلى نقابة المحامين في نيويورك عام ١٨٩١، وعمل في عام ١٨٩٣ في شركة المحاماة (Root and Clark) التي يديرها إليهو روت (Elihu Root) (١٨٤٥–١٩٣٧) الذي أصبح وزيرًا للحرب ووزيرًا للخارجية بين عامي ١٨٩٧ و ١٩٠٩، وكان له تأثير كبير على شخصية وتفكير ستيمسون ، تزوج في العام نفسه من مابيل ويلنغتون وايت (Mabel Wellington White) زميلته التي تعرف عليها في جامعة ييل ، وعلى الرغم من استمرار زواجهم سبعة وخمسين عاماً لكنهم لم يرزقوا بأطفال (Fuess, 1941,P.339;Leab and Others,2010,P.240).

حقق ستيمسون في السنوات (١٨٩٣– ١٩٠٦) العديد من المهام التي كان قد شرع في القيام بها، فقد أصبح شريكاً رئيساً في أحد مكاتب المحاماة المرموقة في مدينة نيويورك ، واكتسب من ذلك أموال كافية، وقد عزز ذلك من نشاطه السياسي ومساهمته في الأعمال الخيرية العامة (Morison,1960,P.92).

انضم ستيمسون إلى الحزب الجمهوري وأصبح نشطًا في الحياة السياسية ، فقد التحق بالحرس الوطني في نيويورك في عام ١٨٩٨ ، وجرى تكليفه في عام ١٩٠٦ من قبل الرئيس ثيودور روزفلتRoosevelt (Theodore)(١٨٥٨–١٩١٩/١٩٠١–١٩٠٩) مدعي عام للمنطقة الجنوبية لنيويورك لخبرته الكبيرة في القضايا الحكومية ودرايته الواسعة بالقوانين الأمريكية والبريطانية ، وكانت مهمته متابعة قضايا تتعلق بمكافحة الاحتكار، وكان مؤيدًا بحماس للسياسة التقدمية ، ومن رأيه أنه من المناسب استخدام السلطات الحكومية لحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية الوطنية (The New-York Tribune,1906, Vol. lxv ,No. 21,606).

عندما أصبح ستيمسون المدعي العام للولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة الجنوبية لنيويورك ، أصبح كبير مسؤولي إنفاذ القانون في الإدارة الأمريكية في المنطقة الأكثر اكتظاظًا بالسكان والأكثر أهمية في البلاد. وحين تولى منصبه واجهته تحديات من نوع خاص ، منها طبيعة القوانين التي تتطلب إنفاذها، ففي السابق كانت وظيفة المدعي العام للولايات المتحدة الأمريكية هي الوظيفة التي يمكن لمحامي جيد تنفيذها بأمانة بنصف وقته وبدون مساعدين تقريبًا، ولكن في عام ١٩٠٦ ، لم يعد من الأعمال الرئيسة للمدعي العام الولايات المتحدة الأمريكية ملاحقة المهربين الصغار ومخالفي قوانين البريد، بل تحتم عليه أن يخوض معركة ناجحة مع الشركات العملاقة في ذلك الوقت والتي كانت محاربتها جزء من السياسة التقدمية التي اضطلعت بها الإدارة الأمريكية(Stimson and Bundy,1948, Pp.4-5).

تم التعاقد مع ستيمسون على وظيفة المدعي العام بمبلغ (١٠٠٠٠) دولار في السنة، للقيام بأمرين؛ الأول، شن الحرب على منتهكي القانون الاتحادي ، ولاسيما على الجبهة الجديدة التي تتعلق بانتهاك الشركات الكبرى ، والثاني ، إعادة تنظيم مكتبه بطريقة تجعله هو نفسه ، مع مساعديه الرسميين ، يتولون جميع القضايا المهمة ، لأن نجاحاته النهائية في الادعاء العام تعتمد بدرجة كبيرة جدًا على الرجال الذين جمعهم حوله ، وكلفهم بالدفاع عن القضايا الكبيرة التي تتعلق بحقوق الشعب الأمريكي والتي تتطلب شجاعة وإقدام(Stimson and Bundy, 1948, P.5) .

كان لنجاحه المتميز في مهمة المدعي العام أثرٌ في دخوله الحياة السياسية سريعاً، فجرى اختياره كمرشح جمهوري لمنصب حاكم ولاية نيويورك في عام ١٩١٠، وعلى الرغم من أنه أحرج خصمه المرشح الديمقراطي جون أ. ديكس(John A. Dix) (١٨٦٠–١٩٢٨) بالمناظرات التي جرت بينهما ، ولاسيما عدم خضوع شركات الأخير لقوانين مكافحة الاحتكار(The New-York Tribune,1910, Vol. lxx ,No. 23,356) ، لكنه لم يكن نشطاً في حملته الانتخابية ، ووصف بأنه يتمتع بشخصية محافظة وباردة ، ولم يكن على علاقة جيدة بالناخبين، فخسر حملته الانتخابية بفارق (٥٥,٠٠٠) صوت لصالح

المرشح الديمقراطي، وعزا ستيمسون سبب خسارته إلى تراجع الحزب الجمهوري وفشله في قيادة ناخبيه نحو التقدمية(The herald and news,1910, Vol. xlviii ,No. 90) . ولعل قوة خصمه وخبرته في إدارة الحملات الانتخابية في ولاية كبيرة مثل نيويورك ، فضلاً عن وقوف الشركات الاحتكارية الكبرى التي حاربها بالضد منه ، وضعفه في إقناع ناخبيه ببرنامجه الانتخابي بسبب حداثة وجوده في العمل السياسي ، كلها أسباب حالت دون فوزه في الانتخابات .

ثانياً : دوره السياسي للمدة (١٩١١-١٩٣٣)

تولى ستيمسون العديد من المناصب الرفيعة في حياته السياسية ، فقد شغل منصب وزير الحرب في إدارة الرئيس ويليام هوارد تافت (William Howard Taft) (١٨٥٧-١٩٣٠/١٩٠٩ – ١٩١٣) خلفاً لجاكوب م. ديكنسون(Jacob M. Dickinson) (١٨٥١-١٩٢٨) الذي استقال من منصبه في الثاني عشر من آيار ١٩١١ لأسباب خاصة ، فوقع اختيار الرئيس وليم تافت على هنري إل. ستيمسون لخبرته وكفاءته ، كذلك وجد تافت بأن اختياره سيكون أكثر إرضاءً لأعضاء مجلسي الكونغرس (The New-York Tribune,1911, Vol. lxxi ,No. 23,554).

عمل خلال مدة خدمته في وزارة الحرب على إعادة تنظيم وتحديث جيش الولايات المتحدة الأمريكية تحت إشرافه ، إذ وجد ستيمسون أن القوانين والأنظمة العسكرية التي تحكم سلوك الجيش في زمن السلم والحرب لم تخضع لمراجعة شاملة لأكثر من مائة عام ، فقد تغيرت ظروف القتال وأنظمة التدريب والتعبئة العسكرية ومتطلبات الحرب الحديثة ، واتضح بعدم قدرة القانون العسكري المعمول به على التكيف مع ظروف الخدمة العسكرية، وأن هناك حاجة ملحة إلى مراجعة شاملة للقانون وتعديله، فقدم مشروع تعديل القانون العسكري في التاسع من نيسان ١٩١٢ للإدارة الأمريكية، وقد شمل التعديل الجانب الإداري والقضاء العسكري فيما يتعلق بقيود المحاكم العسكرية العامة ، فضلاً عن التسليح والتدريب ، وقد لقي مشروع القانون قبولاً في الكونغرس الأمريكي ، ولاسيما من قبل رئيس لجنة مجلس النواب الأمريكي للشؤون العسكرية جيمس هاي (James Hay) (١٨٥٦-١٩٣١) الذي قدمه

للمناقشة في الكونغرس (United States Government, 1912, Pp.1-2) ، وذلك في الرابع عشر من آيار ١٩١٢، وأقرت أغلب التعديلات في مشروع القانون ، ولاسيما ما تعلق منها بالمحاكم العسكرية وصلاحياتها (U.S. Congress, 1912, P.15) ، وهي خطوة ساعدت بشكل كبير في التعبئة العسكرية في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)(Fuess, 1941,P.339).

وفي إطار السياسة الخارجية ، كان ستيمسون ينظر إلى دول أمريكا اللاتينية خلال تلك المدة على أنها دول متخلفة وتتطلب وصاية إذا أرادت تحقيق الاستقرار والازدهار والديمقراطية الدستورية، ويجب أن تتم هذه الوصاية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن خلفيته القانونية إلى جانب شعوره الوطني، قاده إلى الاعتقاد بأن التدخل الأمريكي للحفاظ على القانون والنظام وحماية حقوق الملكية له ما يبرره، ووفق ذلك تدخلت القوات العسكرية الأمريكية في هندوراس في عامي(١٩١١ و ١٩١٢) ، وفي كوبا وبنما ونيكاراغوا في عام(١٩١٢)(Leonard,2012,P.844).

ولابد من الإشارة إلى أنه من الناحية العسكرية ، لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية جيش "نظامي" بالمفهوم الحديث حتى عام ١٩١٣ ، عندما نظم وزير الحرب هنري إل ستيمسون جيشاً في شكل أربع فرق مخصصة لحماية كل منطقة جغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية(Cohen, 2021,P.85) .

وفي إطار العمل السياسي والحزبي، فأنه من خلال الحملة الانتخابية الرئاسية عام ١٩١٢ ، والتي تنافس فيها صديقيه ، ثيودور روزفلت ووليم تافت، كان لدى ستيمسون ولاء منقسم ، لكنه تعهد بدعمه لتافت، ووجه إليه عدد من أنصار روزفلت انتقاداً لاذعاً بسبب موقفه، وعند فوز المرشح الديموقراطي وودرو ويلسون(Woodrow Wilson) (١٨٥٦-١٩٢٤) بمنصب الرئيس للمدة (١٩١٣-١٩٢١) عاد ستيمسون إلى ممارسة المحاماة عام ١٩١٣ (Fuess, 1941,P.339). ويبدو أن وقوفه إلى جانب الرئيس تافت لكونه كان أحد أعضاء حكومته أولاً، وكذلك ولائه للحزب الجمهوري الذي فضّل ترشيح تافت لمنصب الرئيس .

لم يتوقف ستيمسون عن العمل السياسي ، ولاسيما في ظل ظروف الحرب العالمية الأولى التي بدى تأثيرها واضحاً على الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي مطلع عام ١٩١٦ ، أعلن بأن الطريقة الأساسية الصحيحة لتأمين الدفاع الوطني في السلم والحرب ، وضع نظام عالي المستوى للتدريب العسكري ، ومع اقتراب أزمة الحرب ، أصبح مدافعًا قويًا عن التجنيد الإجباري الفوري(Stimson and Bundy,1948, P.87).

في أواخر ربيع عام ١٩١٦ ، أصبح ستيمسون لأول مرة معارضاً علنياً نشطاً للرئيس ودرو ويلسون، وقد كان لهذه المعارضة ثلاثة أسباب؛ أولها، أنه عارض الرئيس بشدة في المسألة الأساسية لموقفه من الحرب، فعلى الرغم من أن الرئيس ويلسون قد نجح في وضع حد مؤقت لحرب الغواصات ، إلا أن ستيمسون كان يطمح أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية موقف يتناسب مع قدراتها العسكرية ، وثانياً أنه شعر أيضاً أنه على الرغم من إعلان الإدارة الأمريكية حيادها في الحرب، كان لزاماً عليها اتخاذ موقف أخلاقي تجاه تطورات الحرب مثل احتلال بلجيكا، وثالثاً، كان الرئيس ويلسون ديمقراطيًا ، وكان ستيمسون جمهورياً مخلصاً، وقد عمل على مدى ثلاث سنوات بإعادة بناء الحزب الجمهوري ، وكان يعتقد أن هذا الحزب هو الحزب المناسب لتولي زمام القيادة في الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد ، ولاسيما بعد أن أظهر الرئيس ويلسون نفسه عدم استعداده للدخول في الحرب(Stimson and Bundy,1948, Pp.87-88) .

ومع دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧، دافع عن قانون التدريب العسكري الشامل الذي طُرح في الكونغرس في نيسان ١٩١٧ ، وقاد حملة مع آخرين في منطقة الغرب الأوسط لإقناع السكان بضرورة دعم القانون وتمريره في الكونغرس(The Topeka state Journal 1917,P.10). فضلاً عن ذلك تطوع ستيمسون، وهو في سن التاسعة والأربعين من عمره للخدمة العسكرية، ودخل في خدمة الاحتياط برتبة رائد في صنف المدفعية عام ١٩١٧، وترقى إلى رتبة مقدم في المدفعية الميدانية (٣٠٥) في آب من العام نفسه، وخدم مع القوات الأمريكية في فرنسا للمدة من(كانون الأول١٩١٧ – آب ١٩١٨) وأصبح عقيدًا في المدفعية الميدانية (٣١) في آب

١٩١٨ (Chu, 1943,P.3)، وجرى تكريمه من قبل الحكومتين البلجيكية والفرنسية، لكونه الرجل الوحيد الذي شغل منصب وزير الحرب وخدم فيما بعد في الجيش تحت قيادة الجنرالات الذين كان يقودهم سابقًا (Fuess, 1941,Pp.339-340).

وفيما يتعلق بموقفه من عصبة الأمم ومشروع ميثاقها في آذار ١٩١٩، فقد كان موقفه مزدوجاً، إذ أيد بشكل قاطع المشاركة الأمريكية في العصبة، لكنه في الوقت نفسه عارض التصديق دون تحفظ على الميثاق، ولاسيما قبول المادة العاشرة، وأن ويلسون ومجلس الشيوخ "المتضاربان" بينهما أغلقوا الطريق للتصديق على نوع العصبة التي يريدها ستيمسون، واعتقد أنه إذا كان أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون المعتدلون والرئيس قادرين على الاجتماع معًا ، لكان من الممكن التوصل إلى تسوية مرضية، لكن لم يكن هناك زعيم بارز – برأيه – يمهد الطريق أمام الجمهوريين المعتدلين ، ومن جانبه أثبت ويلسون المريض أنه أكثر عناداً من أي وقت مضى، فصوّت الديموقراطيون بقوة ضد التصديق مع تحفظات زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ هنري كابوت لودج (Henry Cabot Lodge) (١٨٥٠–١٩٢٤)، وذهبت المعاهدة دون تصديق(Stimson and Bundy,1948, Pp.103-104).

عاد ستيمسون مرة أخرى إلى عمله القانوني بعد انتهاء الحرب وشارك في حركة الاحتجاج التي اشترك فيها عدد من الجنود القدامى في نيويورك في السادس عشر من آيار ١٩٢٠ ضد تشريع الكونغرس الذي تعلق بتخصيص (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار للأصحاء المتضررين من الحرب، وطالب بأن يكون هذا الدعم موجهاً للمعوقين والجرحى (The New-York Tribune,1920, Vol. lxxx ,No. 26,846). كما عُين عقيدًا في سلاح الاحتياط المنظم عام ١٩٢١ وترقى إلى رتبة عميد عام ١٩٢٢، وعاد بعدها مرة أخرى إلى ممارسة المحاماة في شركة تجارية في وول ستريت، واستفاد من ظروف الازدهار الاقتصادي في عشرينيات القرن الماضي في زيادة دخله (Bell, 2010,P.126) .

سرعان ما عاد مرة أخرى للعمل السياسي، ففي آيار ١٩٢٧، اختاره الرئيس كالفن كوليدج (Calvin Coolidge) (١٨٧٢–١٩٢٣/١٩٣٣–١٩٢٩) في مهمة دبلوماسية إلى

نيكاراغوا (Amberg, 1948,P.135)، بهدف إنهاء الحرب الأهلية التي اندلعت بعد انسحاب مشاة البحرية الأمريكية ، وتفاوض ستيمسون بنجاح على اتفاقية تيبيتابا (Tipitapa Agree) مع القادة العسكريين الليبراليين ، وقوات الجنرال خوسيه مونكادا (José Moncada)(١٨٧٠–١٩٤٥) والتي نصت على السلام بين الأطراف المتحاربة ووقف إطلاق النار والعفو العام، وتم الاتفاق بموجبها على تأليف حكومة من الطرفين المتنازعين ، مع تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بالإشراف على الانتخابات الرئاسية ، ودعت إلى تطوير وتدريب شرطة غير حزبية، كذلك تطلبت التزامات ستيمسون التي تم التعهد بها بموجب شروط اتفاقية تيبيتابا من الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على وجود عسكري في نيكاراغوا حتى عام ١٩٣٣(Leonard,2012,P.844). ونظراً لنجاحه في تلك المهمة تم تعيينه حاكماً عاماً للفلبين في عام ١٩٢٨ خلفًا للجنرال ليونارد وود (Leonard Wood) (١٨٦٠-١٩٢٧)، مكرساً جهوده للتنمية الاقتصادية في هذه الجزر، وقد تمتع بشعبية كبيرة واحترام لدى الفلبينيين(Fuess, 1941,P.340).

لم يقضِ ستيمسون سوى عاماً واحداً في الفلبين ، بعدها جرى اختياره لمنصب وزير الخارجية في إدارة الرئيس هربرت هوفر (Herbert Hoover) (١٨٧٤–١٩٦٤) للمدة (١٩٢٩–١٩٣٣) ، إذ أنصب برنامج وزارة الخارجية في عهد ستيمسون نحو تعاون أكبر مع القوى الأوروبية ، وتعديل الأعباء المالية التي فرضتها معاهدة فرساي ، وزيادة نزع السلاح كمفاتيح للحفاظ على السلام في العالم(Morison, 1960,Pp.372-375).

سعى ستيمسون بوصفه وزيراً للخارجية للحد من تزايد قطعات القوات البحرية في جميع أنحاء العالم، وساعد في التفاوض على معاهدة لندن البحرية لتحقيق هذه الغاية، ففي أيار ١٩٢٩، كان استئناف المفاوضات بين الدول الكبرى حول نزع السلاح البحري على رأس قائمة أولويات إدارة الرئيس هوفر، كذلك كانت رغبة الجمهوريون في الكونغرس الأمريكي في نزع السلاح البحري، في الوقت نفسه أرادوا أيضاً التكافؤ مع بريطانيا، نظرًا لأن البحرية البريطانية كانت في الواقع أكبر من البحرية الأمريكية ، وإن الحصول على التكافؤ يعني أن الآخرين ، ولاسيما البريطانيين ، يجب أن ينزعوا سلاحاً أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية،

واعتقد ستيمسون في قرارة نفسه أن التكافؤ البحري بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أمر خطير ، لأن بريطانيا كانت بحاجة إلى أسطول أكبر للوفاء بمسؤولياتها المزدوجة في أوربا وآسيا، لكن بصفته وزيراً للخارجية ، سار على ما تريده حكومته، على الرغم من أنه انتقد هذه السياسة في مذكراته قائلاً: ((**أُرسل الوفد الأمريكي إلى لندن لتحقيق التكافؤ، لا يمكن تخيل هدف أكثر سخافة من ذلك على كل الأصعدة ، كان من المفترض أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية سعيدة برؤية الأسطول البريطاني كبيرًا وقويًا بقدر ما يسمح به تحقيق أهداف البلدين**))(Knopf,1990, P.183).

أخيراً أسهمت عوامل عدة في التوصل إلى تفاهم بشأن مسألة نزع السلاح البحري في عام ١٩٢٩ ، ولاسيما التغيير الذي حصل في السياسة البريطانية حيال الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تسلم رامزي ماكدونالد (Ramsay MacDonald) (١٨٦٦-١٩٣٧) وزارته الثانية (٥ حزيران ١٩٢٩– ٧ حزيران ١٩٣٥) ، وميله إلى السلم وإصراره على الحفاظ على علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وزيارته إليها ولقائه بالرئيس الأمريكي هربرت هوفر، في الرابع من تشرين الأول ١٩٢٩، ومناقشتهما لقضية السلام الدولي الضامن لمنع اندلاع أي حرب ، فضلاً عن ذلك فأن حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية، دفع باتجاه ضرورة إيجاد تفاهم مشترك بصدد مسألة نزع السلاح، وفي إثر ذلك وجهت بريطانيا في السابع من تشرين الأول ١٩٢٩ دعوة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وإيطاليا وذلك لحضور مؤتمر لنزع السلاح في لندن، لتمديد العمل بمعاهدة واشنطن لعام ١٩٢٢ وتوسيع آفاقها لتشمل باقي الصنوف الأخرى من الأسلحة البحرية ، ووفق ذلك ، اجتمعت الوفود الخمسة في مؤتمر لندن البحري في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٣٠، إذ ترأس الوفد الأمريكي وزير الخارجية هنري إل. ستيمسون وترأس الوفد الياباني وزير الخارجية كيجيورو شيديهارا (Kijur Shidehara)، ووزير البحرية واكاتسوكي ريجيرو (Wakatsuki Reijiro) وترأس الوفد الفرنسي رئيس الوزراء أندريه تارديو Andre (Tardieu)، أما الوفد الإيطالي فقد ترأسه وزير الخارجية دينو غراندي (Dino Grandi) ، في حين قاد رئيس الوزراء رامزي ماكدونالد الوفد البريطاني، كما حضر المؤتمر عدد من

الشخصيات الدبلوماسية، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا إلى تسوية قضية الطرادات منذ بداية المؤتمر، إذ قدمت بريطانيا مقترحاً لحل القضية في اجتماع بين وفدي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حدد الأعداد والحمولات للطرادات وفق المقترح البريطاني، وفيما يتعلق بالطرادات الثقيلة التي هي أسلحة هجومية بدرجة كبيرة ، أوضح ستيمسون للوفد الياباني بأن موقف حكومته بالنسبة للطرادات الثقيلة لا يتغير ، وأنها تسعى إلى اتفاقية ناجحة تغطي الصنوف الأخرى ، مبدياً رغبته بالتوصل إلى اتفاقية مع اليابان وتسوية المشاكل العالقة بين البلدين (عكار ،٢٠٢٠، ص ٤٠٢-٤٠٤) .

لم يترك ستيمسون أية فرصة تدعو إلى السلم الدولي، ففي يوم الأربعاء الموافق الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٩ ، أقيم حفل في واشنطن بمناسبة تطبيق ميثاق برياند- كيلوج (Briand- Kellogg)[١] رسمياً، حضره سفراء الدول الممثلين في الولايات المتحدة الأمريكية . وكان ذلك فرصة لستيمسون لمناقشة المشاكل الدولية، وفي اليوم التالي للحفل وقبل أن يُتاح لضيوفه الوقت للمغادرة ، دعا ستيمسون ممثلي بريطانيا وفرنسا واليابان وألمانيا وإيطاليا معاً لعقد مؤتمر دولي حول الخلاف الصيني السوفيتي، وتقديم المقترحات التي تدعو إلى السلام العالمي(Chu, 1943,P.33).

وبعد ثلاث سنوات من دخول برياند- كيلوج حيز التنفيذ، أبدى ستيمسون وجهة نظره حول الميثاق أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في الثامن من آب ١٩٣٢ قائلاً : ((**إنه إحدى السياسات العظيمة والدائمة للولايات المتحدة الأمريكية ، لقد تأسس على مفاهيم القانون ومُثُل السلام التي هي من بين ثوابت السياسة الأمريكية ، فهو يجمع بين الاستعداد للتعاون من أجل السلام والعدالة في العالم .. نشعر جميعًا أنه يجب عدم نسيان الدروس المروعة التي تعلمناها من الحرب العالمية. إن العزم على إلغاء آثار الحرب الذي نتج عن تلك الكارثة يجب ألا يتوقف. فالتعبير عن تطلعات العالم جاء في هذا الميثاق العظيم. إن الشعب الأمريكي جاد في دعمه وتقييمه للميثاق**))(Stimson ,1932, P.ix).

أما موقفه من إجراءات الرئيس هوفر في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) ، فقد أعرب عن اعتقاده أن الرئيس قد جاهد بمهارة وطاقة كبيرين لمواجهة الأزمة الاقتصادية بوسائل علاجية سليمة وبناءة، وأنه أظهر الشجاعة والحكمة في مقاومة انخفاض قيمة الأسهم التي توقعها القادة الديمقراطيون في الكونغرس، وكان متفقاً تماماً مع إصرار الرئيس هوفر على ضرورة استخدام صلاحيات الحكومة الاتحادية لتعزيز إجراءات حكومات الولايات والحكومات المحلية وليس لتقويضها، كما وافق تماماً على سياسة الرئيس الخاصة بالميزانية المتوازنة ، والإغاثة المحلية ، وإيقاف الديون العامة ، واعتقد أن الرئيس هوفر ليس لديه أي نية على الإطلاق للسماح بمعاناة بشرية غير ضرورية في ظل الكساد الاقتصادي ، لكنه شاركه اقتناعه بأن العمل الاتحادي للتخفيف من هذه المعاناة يجب أن يكون الملاذ الأخير وليس الملاذ الأول(Stimson and Bundy,1948, P.283).

وفي إطار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية ، فقد طبق ما أصبح يُعرف فيما بعد بسياسة حسن الجوار تجاه أمريكا اللاتينية ، وذكر ستيمسون في خطاب ألقاء أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في السادس من شباط ١٩٣١، بأن سياسة حكومته تدعم حق الدول الأخرى في تنظيم شؤونها الداخلية الخاصة ولا تتدخل في ذلك ما دامت حكومات هذه الدول قادرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية ، ولكون الحكومات التي تشكلت في بوليفيا وبيرو والأرجنتين والبرازيل وبنما ممثلة لشعوبها على نحو صحيح وواضح ، فقد اعترفت بهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالنظر إلى الكساد الاقتصادي ، وما ترتب على ذلك من حاجة هذه الدول إلى تدابير فورية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ، فقد فعلت الإدارة الأمريكية ما بوسعها من أجل منح تلك البلدان التي تعاني من ضغوط شديدة أسرع الفرص الممكنة لاستعادة قوتها الاقتصادية (Lippmann and Scruggs,1932, P.334). ولعل تبدل موقف ستيمسون تجاه دول أمريكا اللاتينية جاء بسبب ظروف الأزمة الاقتصادية ومحاولة كسب هذه الدول إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، ولاسيما في ظل الظروف والأزمات الخارجية في أوربا وآسيا .

تسبب الغزو الياباني لمنشوريا في أيلول ١٩٣١ إلى تعقيد العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فقبل يوم واحد من الغزو التقى ستيمسون مع السفير الياباني في واشنطن كاتسوجي ديبوتشي (Katsuji Debuchi)(١٨٧٨-١٩٤٧) وناقش معه العلاقات بين البلدين وأتفقا على أنها بدت أكثر هدوءاً مما كانت عليه في السنوات الماضية، وأشار ستيمسون بأنه قام بعدة رحلات قصيرة إلى الصين واليابان ، وبصفته الحاكم العام للفلبين عام ١٩٢٨ ، قام بدراسة سياسات الشرق الأقصى من موقع المسؤولية الرسمية (Stimson,1936, P.3) . لكن غزو اليابان لمنشوريا في الثامن عشر من أيلول ١٩٣١ ، دفعه إلى إطلاق مبدأه في السابع من كانون الثاني ١٩٣٢ الذي عُرف بـ" **مبدأ ستيمسون** " (The Stimson Doctrine) وتبنته الإدارة الأمريكية في سياستها الخارجية ، وقد نص على عدم الاعتراف بالتغييرات الإقليمية الدولية بالأراضي التي جرى الاستيلاء عليها بالقوة (Osmańczyk,2003,P.2198)، إذ اعتقد أنه يجب جعل اليابانيين يدركون أنه بغض النظر عن نجاحهم في احتلال منشوريا ، لا يزال يتعين عليهم التعامل مع رأي وسلطة القوى الرئيسة في العالم، إذا ما أريد الحفاظ على النظام والاستقرار في شمال المحيط الهادئ، وكان مبدأ ستيمسون بمثابة دعوة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية للعمل ضد العدوان خلال مدة الثلاثينيات والمدافع عن المعارضة الأمريكية لتوسع اليابان أولاً ثم ألمانيا ثانياً ، وقد تجلت رغبة ستيمسون وفق مبدأه في الدعوة للسلام العالمي(Fuess, 1941,P.337;Stimson,1936, Pp.31-57) .

وعندما فشل ستيمسون في ردع اليابانيين ، كتب في كانون الأول ١٩٣٢ إلى عضو مجلس الشيوخ الجمهوري ويليام بورا (William Borah) (١٨٦٥-١٩٤٠) ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ، بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لإعادة بناء أسطولها البحري في المحيط الهادئ ، بعد أن رأت اليابانيون يتجهون في طريق الفاشية (McMahon and Zeiler,2012,P.167).

ثالثاً: حياته المهنية ومواقفه السياسية (١٩٣٣-١٩٤٠)

بعد مغادرته وزارة الخارجية عام ١٩٣٣ ، عاد ستيمسون إلى مكتبه القانوني في نيويورك، لكنه استمر في قضاء جزء من الشتاء في منطقة وودلي (Woodley) بواشنطن، ولابد من الإشارة هنا إلى أن فلسفة ستيمسون السياسية كانت نتاج دراسة متأنية وفكر ، تم إثباتها وتصحيحها من خلال خبرة عملية وثقافة واسعة في مجال الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع والقانون والتاريخ ، مع بعض الاهتمام بالسير الذاتية والمذكرات، ومحاضراته التي ألقاها في جامعة برينستون (Princeton University) بولاية نيوجرسي في ربيع عام ١٩٣٤، والتي نُشرت لاحقًا تحت عنوان: " **الديمقراطية والقومية في أوربا**" ، هي خلاصة القراءة والتفكير الواسعين ، والتي تمحورت حول الدفاع عن عصبة الأمم ومن يقف وراءها ، مع مناشدة الولايات المتحدة الأمريكية لدعم العصبة والمساهمة في الجهود الحثيثة والناضجة لرجال الدولة في أوربا لإنقاذ قارتهم وبقية العالم من مخاطر الحرب الحديثة(Fuess, 1941,P.338).

وبين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، كان ستيمسون مشغولاً بأزمة الشرق الأقصى التي اشتدت خلال تلك المدة، وقد أوضح آراءه بهذا الخصوص في كتابه "**أزمة الشرق الأقصى**"، الذي نُشر عام ١٩٣٦، والذي دعا فيه إلى اتخاذ مواقف أكثر شدة تجاه اليابان ، وفي عام ١٩٣٧ ، انتخب رئيساً لنقابة المحامين في نيويورك لمدة عامين(١٩٣٨-١٩٤٠) ، وانشغل في عمله القانوني وكان في كل صيف تقريبًا ، هو والسيدة ستيمسون يذهبان إلى إسكتلندا ، ويمران عبر لندن في طريقهما ، ويقضيان بعض من الوقت هناك وكانا على اتصال وثيق بالرأي العام البريطاني ، وقد عبر ستيمسون عن اقتناعه العميق بضرورة إعادة بناء التفاهم بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية والذي أضعفته قضية منشوريا ومسألة ديون الحرب العالمية الأولى (Stimson and Bundy,1948, P.297).

وقد كانت آرائه السياسية تجاه البريطانيين محل تقدير وإعجاب لديهم ، إذ وصفه السياسي البريطاني آرثر سالتر (Arthur Salter)(١٨٨١-١٩٧٥) قائلاً بأنه: ((**إذا كانت الدول الكبرى الأخرى محظوظة مثل الولايات المتحدة الأمريكية في اختيارهم لوزراء جيدين**

لإدارة الشؤون الخارجية أمثال هنري إل. ستيمسون، لكان مسار السياسة العالمية خلال تلك المدة مختلفاً تماماً ، فقد كان يتميز بالهمة والبساطة والحرص ، وهي أمور نادرة للغاية للأسف في إدارة الشؤون الخارجية ، وكان في جوهره يعمل من أجل السلام العالمي أكثر من انتزاع المزايا الوطنية ، وخلال مدة خدمته في منصب وزير الخارجية، كانت هناك فرصة حقيقية لتطوير التعاون السياسي مع أوروبا على أساس أسلوب التشاور المنتظم)) (Arthur Salter, 1937, P. 84).

عندما تولى الرئيس الديمقراطي فرانكلين دي. روزفلت (Franklin D. Roosevelt) (١٨٨٢-١٩٤٥/ ١٩٣٣-١٩٤٥) منصبه عام ١٩٣٣، عمل ستيمسون كمعارضة إيجابية لسياسة الرئيس روزفلت، وكان لآرائه السياسية تأثير كبير على الرأي العام الأمريكي ، فقد زار البيت الأبيض مرات عدة بدعوة من الرئيس ، وعلى الرغم من معارضته الشديدة للصفقة الجديدة (New Deal)[٢] ، لكنه وجد الرئيس على استعداد دائم لسماع آرائه وانتقاداته بطريقة ودية، كما وجد ستيمسون آراء الرئيس روزفلت الأساسية للشؤون الخارجية هي نفسها آرائه، إذ وافق على اعتراف الرئيس بالاتحاد السوفيتي وعلى سياسته في بناء الأسطول البحري، ورأى أن كليهما مكملان مفيدان للسياسة الأمريكية المستمرة في الشرق الأقصى، ووجد أن الرئيس روزفلت كان متعاطفاً مع آرائه بشأن الفلبين ، لكنه عارض بوضوح أي تخلي غير مسؤول عن الجزر ، وعارض الجهود المبذولة لخنق التجارة الفلبينية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما دعم جهود الرئيس لزيادة الوعي الأمريكي بالأحداث الدولية والتأهب للحرب القادمة (Stimson and Bundy,1948, Pp.297-298).

ومنذ اليوم الذي أعلنت فيه بريطانيا الحرب على ألمانيا في أيلول ١٩٣٩، دعا ستيمسون إلى تعديل قانون الحياد ، وتبادل المدمرات الأمريكية " **صفقة المدمرات مقابل القواعد**" (Destroyers for Bases) على الأراضي البريطانية ، واعتماد التدريب العسكري الإجباري، وجميع الإجراءات الأخرى التي تهدف إلى تعزيز الدفاع الوطني (Tillman,2014, P.311). كذلك دعا إلى توطيد العلاقة مع بريطانيا العظمى، وتم الإعلان عن موقفه بصراحة قبل بدء الحرب، وذلك في خطابه الذي ألقاه في الرابع عشر

من حزيران ١٩٣٩ الذي جاء فيه: ((**ينقسم العالم اليوم إلى مجموعتين متعارضتين ، يؤمنان بمبادئ لا يمكن التوفيق بينها فيما يتعلق بالسلوك الدولي خارج حدودهما ، وكذلك من خلال المبادئ التي لا يمكن التوفيق بينها بشأن حقوق الإنسان والسلوك داخل حدودهما. تسعى إحدى المجموعات جاهدة لتحقيق العدالة الدولية والحرية، سواء من الخارج أو من الداخل ، بينما تعترف المجموعة الأخرى فقط بسيادة القوة ، سواء من الداخل أو من الخارج .. أن المعركة التي يخوضها الحلفاء الآن هي معركتنا... ليس هناك وقت نضيعه. يجب دعم الإدارة التي تؤمن بذلك وتتوق إليها غالبية كبيرة من الأمريكيين**))(Fuess, 1941,Pp.340-341).

رابعاً : دوره السياسي والعسكري (١٩٤٠-١٩٤٥)

كان ستيمسون أحد رجال الدولة الأمريكيين القلائل الذين طالبوا بمعارضة التوسع الألماني في أوروبا وتعزيز الجيش الأمريكي ومساعدة دول الحلفاء منذ أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، وقد وجدت آرائه قبولاً لدى فرانكلين روزفلت على الرغم من كونه جمهورياً ، فعرض عليه منصب وزير الحرب في عام ١٩٤٠، وقد وافق ستيمسون بشرطين؛ الأول أن لا يُتوقع منه المشاركة في سياسة الجبهة الداخلية، والثاني منحه حرية اختيار مساعديه، وكان هدف روزفلت من تعيينه تقوية دعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي للسياسة الخارجية لإدارته(Knopf,1990, P.220) .

ولابد من الإشارة إلى أن ستيمسون كانت له فلسفة سياسية ونمط فكري دفعه إلى تقديم كل صعوبة جديدة وتعديلها تلقائياً، فطوال حياته السياسية كان جمهوريًا ، لكنه لم يكن متمسكاً أعمى بأي عقيدة حزبية، فعلى سبيل المثال ، فيما يتعلق بمسألة عصبة الأمم، كان أقرب إلى وودرو ويلسون منه إلى عضو مجلس الشيوخ الجمهوري هنري كابوت لودج ؛ واتضح أنه كان يميل إلى الجناح الأكثر ليبرالية في حزبه، فعندما عُرض عليه منصب وزير الحرب في إدارة ديمقراطية ، بذلت بعض المحاولات الضعيفة والفاشلة من قبل عدد من زعماء حزبه الجمهوري لحظر عضويته ، لكونه خرج عن إرادة الحزب ، لكنه قدم المصلحة الوطنية في عمله السياسي على المصلحة الحزبية(Fuess, 1941,P.337) .

وقبل تولي منصبه الجديد دعت لجنة الشؤون العسكرية في مجلس الشيوخ ستيمسون للمثول أمامها من أجل عرض آرائه حول الدفاع الوطني ، وذلك في الثاني من حزيران ١٩٤٠، فصرح أمام أعضاء مجلس الشيوخ بأن وجود الجيش الأمريكي هو لحماية البلاد من العدوان الخارجي ، وأشار بأن لا أحد يرغب في العدوان وإرسال قوات أمريكية إلى خارج الحدود ما لم يكن هذا العمل ضروريًا للغاية لحماية الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها القومي، وأضاف أنه لا يعتقد أنه يمكن حماية البلاد بأمان من خلال ما أسماه "**بالدفاع السلبي البحت أو الدفاعي**" ، ووجه كلامه إلى أعضاء المجلس قائلاً: ((**أنا لا اعتقد أننا سنكون في مأمن من الغزو إذا جلسنا وانتظرنا العدو لمهاجمة شواطئنا ، وأن أجدادنا لم يكن لديهم مثل هذا الإيمان. وأن الغرض من مبدأ مونرو هو الحفاظ على أرضنا ومؤسساتنا من الغزو من خلال إبعاد الأعداء المحتملين عن هذا النصف من الكرة الأرضية**))، ولفت الانتباه إلى حقيقة أن النمو في تطوير الأسلحة الحديثة جعل من الضروري زيادة المسافة التي يجب أن تفصل بين شواطئ الولايات المتحدة الأمريكية وأي عدو محتمل، وأن خط الدفاع يجب دفعه بعيدًا في المحيط الأطلسي خارج بورتوريكو وبرمودا ونيوفاوندلاند وشمال شرق كندا ، لأن العدو ممكن أن يؤمن قاعدة في أي من هذه الأماكن يمكن أن يشن هجوماً جوياً مدمراً على سواحل الولايات المتحدة الأمريكية الشرقية ، وشدد على حقيقة أن جميع هذه الأماكن النائية ، باستثناء بورتوريكو ، متورطة في الحرب وقد تطالب بها ألمانيا في حالة انتصارها، وأن نيوفاوندلاند ليست حتى دولة ذات حكم ذاتي ولكنها مستعمرة تاج لبريطانيا العظمى ، والتي قد تضطر بريطانيا العظمى إلى الاستسلام لخصم منتصر، كما أشار إلى أن كندا ، وهي جزء من الإمبراطورية البريطانية وجارة مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية ، ستكون عرضة لهجمات أحد المحتلين لبريطانيا العظمى ، مما يجعل (٣٠٠٠) ميل من الحدود الأمريكية مهددة بالخطر، وطالب من الكونغرس بتوفير الدعم الكافي للجيش الأمريكي للقيام بمهامه على أكمل وجه (Senate,1940,Pp.9258-9259). وقد أقنع بآرائه مجلس الشيوخ الذي صوت لصالحه بأغلبية (٥٦) صوتاً بمقابل (٢٨) صوتاً ، وقد شعر ستيمسون بثقة الكونغرس الممثل الحقيقي للشعب الأمريكي ، وأنه

سوف يعمل تحت قيادة رئيس أُعجب به كرجل دولة يحترمه لمنصبه، وأصبح مسؤولاً عن جيش الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي كان يعرفه ويحبّه ويثق به طوال ثلاثين عاماً(Stimson and Bundy,1948, P.331).

تسلم ستيمسون منصبه الجديد في العاشر من تموز ١٩٤٠، وكان أول عمل له كوزير حرب هو السعي إلى إنشاء نظام خدمة انتقائي ، وهو أول مشروع في وقت السلم (الالتحاق الإلزامي في القوات المسلحة) في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ودعم الرئيس روزفلت على إصدار قراره الذي استدعى به الحرس الوطني والمليشيات المنظمة ، وذلك في السابع عشر من آب ١٩٤٠، ووقع الرئيس روزفلت على قانون الخدمة الانتقائية في السادس عشر من أيلول ١٩٤٠، وقد وضع القانون الجديد الأساس التشريعي اللازم لجيش جديد قوامه (١,٤٠٠,٠٠٠) رجل، وأكمل ستيمسون استعداداته لإسكان هؤلاء الجنود وتدريبهم بصورة ممتازة (Stimson and Bundy,1948, P.347).

وفي سياسة الحكومة الخارجية دعم ستيمسون روزفلت في مساعدة الدول الأجنبية ، أولاً، من خلال برنامج صفقة المدمرات مقابل القواعد الذي تم الإعلان عنه في الثاني من أيلول ١٩٤٠ ، ثم برنامج "الإعارة والتأجير" (Lend-Lease) الذي أعلنه روزفلت لأول مرة في خطابه الإذاعي من واشنطن يوم التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٠، وفي إطار برنامج الإعارة والتأجير ، يمكن لدول الحلفاء ، التي كانت تنفد أموالها بسرعة ، شراء سلع عسكرية وغذاء ووقود من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الائتمان بدلاً من الدفع نقدًا، إذ أُقر قانون الإعارة والتأجير وأصبح نافذاً في آذار ١٩٤١(Stimson and Bundy,1948, Pp.362-363; Tucker, 2016, P.1586).

أكد ستيمسون بعد أن أصبح وزيراً للحرب ، مرارًا وتكرارًا على الحاجة إلى سياسة قوية ضد اليابان(ينظر الملحق رقم (١)، ففي مذكرة رفعها إلى الرئيس روزفلت في السادس والعشرين من آب ١٩٤٠ ، كتب قائلاً: ((**لقد أظهرت اليابان تاريخياً أنها يمكن أن تسيء تفسير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المسالمة على أنها ضعف. كما أظهرت تاريخياً أنه عندما تشير الولايات المتحدة الأمريكية بلغة واضحة وأفعال جريئة إلى أنها تنوي تنفيذ**

سياسة واضحة وإيجابية في الشرق الأقصى ، فإن اليابان ستخضع لهذه السياسة على الرغم من أنها تتعارض مع سياستها الآسيوية الخاصة وتصورها. إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية الآن بالإشارة إما بالكلمات الناعمة أو الأفعال غير المتسقة إلى أنه ليس لديها سياسة واضحة ومحددة تجاه الشرق الأقصى لن يؤدي إلا إلى تشجيع اليابان على اتخاذ إجراءات أكثر جرأة))(Bonnett ,1997, Pp.190-191).

تطلب المجهود الحربي قيام ستيمسون بتشكيل فريق كبير من الخبراء لمساعدته في التعبئة الصناعية والعسكرية على الجبهة الداخلية، وضم فريقه روبرت باترسون (Robert Patterson)(١٨٩١–١٩٥٢) ، وجون جيه مكلوي (John J. McCloy)(١٨٩٥–١٩٨٩) ، وروبرت أ. لوفيت (Robert A. Lovett) (١٨٩٥–١٩٨٦) وهارفي بندي (Harvey Bundy)(١٨٨٨–١٩٦٣)، إذ كان باترسون مساعدًا للسكرتير المسؤول عن مشتريات الجيش من الإمدادات ، فيما ساعد مكلوي بشكل عام في معالجة المشكلات التي صاحبت إجراءات التعبئة الصناعية، بينما أشرف لوفيت على القوات الجوية ، بدءاً من إنتاج الطائرات الحربية في المصانع إلى استخدامها في القتال، وعمل بوندي كحلقة وصل مع لجان الكونغرس المختلفة ومستشار شخصي لستيمسون(Knopf,1990, Pp.247-248).

اتصف ستيمسون بالصراحة ولم يلجأ إلى المساومة أو التهدئة أو التهرب من مهمة صعبة يخشى مواجهتها، فبعد تسلمه مهام وزارة الحرب بأشهر قليلة ، تحديداً في شتاء ١٩٤٠ ، قامت مجموعة صغيرة من الشباب ، يمثلون حركة الشباب الأمريكية ، في اعتصام أمام وزارة الحرب ، حاملين لافتات تزعم التمييز ضد الزنوج في الجيش، وبعد مشاهدتهم لبضع دقائق ، نزل ستيمسون وأوقف موكبهم ، وخاطب المتظاهرين بكل بساطة وصراحة ، وأخبرهم أنه من الواضح أنهم لم يحققوا في الموقف وحدد ماهية وطبيعة الحرب، وأكد لهم بأن الوزارة اقترحت إعطاء الجنود الزنوج امتيازات وحقوق كبيرة في الجيش ، وقد أقنع المتظاهرين الذين لم يتظاهروا مرة أخرى(Fuess, 1941,P.341).

راقب ستيمسون التطورات العسكرية على الساحة الأوربية بكثب، وركز على نحو دقيق على التطورات في أسيا، وقبل أن تقصف اليابان القوات الأمريكية في بيرل هاربر(Pearl Harbor)[٣] ، في السابع من كانون الأول ١٩٤١، كان ستيمسون يعلم من خلال تقارير المخابرات أن هجوماً يابانيًا على المصالح الأمريكية كان وشيكاً ، لكنه اعتقد أنه سيحصل في غرب المحيط الهادئ ، مثل جزر الفلبين ، وأمام تلك الظروف ، طلب ستيمسون اعتقال جميع الأمريكيين اليابانيين الذين يعيشون على الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على موافقة الرئيس روزفلت في التاسع عشر من شباط ١٩٤٢ ، لإجلاء (١١٢,٠٠٠) أمريكي ياباني في معسكرات تم بنائها على عجل في المناطق الصحراوية النائية في الداخل الأمريكي، فقد اعتقد أنهم يشكلون خطرًا على الجبهة الداخلية الأمريكية ، على الرغم من عدم اتهام أي أمريكي ياباني بارتكاب جريمة حرب(Knopf,1990, Pp.254-256).

تسببت ظروف الحرب وتطوراتها بتشكل قناعات جديدة لدى وزير الحرب هنري إل. ستيمسون تجاه اليابانيين الأمريكيين، فقد أعلن في مؤتمر صحفي بواشنطن يوم الخميس الموافق الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٣ عن خطط لتشكيل وحدة قتالية لجميع سكان الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الخدمة الفعلية، وكإجراء أولي في تشكيل الوحدة ، كشف ستيمسون عن بدء حملة تحث المواطنين الأمريكيين المنحدرين من أصل ياباني بالتطوع على نطاق واسع على مستوى الولايات الأمريكية وجزر هاواي ، لكنه أكد أنه لن يتم تجنيد أي فرد إذا كان هناك شك في ولائه، وأن وزارة الحرب وضعت برنامج يمكّن جميع المواطنين الأمريكيين المخلصين من أصول يابانية بما فيهم النساء، العمل في وظائف تتعلق بالإنتاج الحربي، لاسيما صناعة الطائرات الحربية(Heart Mountain Sentinel ,1943, Vol.II ,No. 5) . وجاء هذا التحول في سياسة وزارة الحرب بعد الدراسة التي أجرتها الوزارة على عدد كبير من الطلبات الجادة من قبل مواطنين أمريكيين من أصل ياباني يرجون فيها تنظيم وحدات خاصة بهم في الجيش(The Rohwer Outpost,1943, Vol. II, No.9)

حاول ستيمسون خلال الحرب فرض إجراءات أمنية مشددة فيما يتعلق بالعمليات الحربية، وكان ينظر إلى المدنيين (غير العسكريين) في الإدارة الأمريكية بريبة، وبدى حذراً في تعامله مع الصحافة، ولاسيما إلمر ديفيس (Elmer Davis) (١٨٩٠-١٩٥٨)، رئيس مكتب معلومات الحرب التابع للحكومة الأمريكية (The United States Office (OWI) of War Information)، إذ كان المكتب مسؤولاً عن نشر المعلومات حول الحرب للرأي العام الأمريكي ، وكان من رأى ستيمسون بأنه لا قيمة في إعلام الجمهور عن العمليات الحربية وهو ما يزعزع الجبهة الداخلية ، وكان على خلاف مع ديفيز بهذا الشأن، على الرغم من أنه كان يمسك بزمام الأمور، حتى الحقائق المتعلقة بنتائج هجوم بيرل هاربور لم يتم الكشف عنها لمدة عام، وكان مدعوم من الرئيس روزفلت بذلك(Stimson, 1947,P.104) .

في أوائل عام ١٩٤٢ أعاد ستيمسون تنظيم وزارة الحرب، واعتمد على رئيس الأركان الجنرال جورج مارشال (George Marshall)(١٨٨٠-١٩٥٩) بالإشراف على القوات البرية والقوات الجوية واللوجستيات التي تطلبتها المعركة ، وقدم ستيمسون دعماً شخصيًا غير محدود لمارشال وغيره من كبار القادة العسكريين، بما في ذلك الجنرالات دوغلاس ماكآرثر (Douglas MacArthur) (١٨٨٠-١٩٦٤) ودوايت أيزنهاور(Dwight Eisenhower)(١٨٩٠-١٩٦٩) وبريهون بي. سومرفيل (Brehon B. Somervell) (١٨٩٢-١٩٥٥)(Sterling,2001,P.93).

وفضلاً عن مهامه في وزارة الحرب، قام ستيمسون بالإشراف على " **مشروع مانهاتن**" (Manhattan Project) وهو مشروع سري للغاية لتركيب وتصنيع القنبلة الذرية ، فقد أُسند هذا المشروع إلى وزارة الحرب الأمريكية ، وكان الاسم الشفري له هو " **حي مانهاتن الهندسي**".إذ جرى التعاون فيه بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تشرين الأول ١٩٤١ بإدارة الجنرال الأمريكي ليزلي غروفز (Leslie Groves) (١٨٩٦-١٩٧٠) ، ولم يعرف إلا نفر قليل من علماء الطبيعة الذين يعملون بالمشروع، تفاصيل العمل الذي يقوم به زملائهم ، حتى أن ستيمسون أبلغ به هاري أس. ترومان (Harry S. Truman)(١٨٨٤-

١٩٧٢/ ١٩٤٥-١٩٥٣) بصفة شخصية عندما أصبح ترومان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية بعد الموت المفاجئ لفرانكلين روزفلت في الثاني عشر من نيسان ١٩٤٥ (البكر، ٢٠١٢، ص٣٥، دافيز ولنجر ، ١٩٩٠، ص ٢٣). ففي الخامس والعشرين من نيسان من العام نفسه التقى ستيمسون بترومان في البيت الأبيض، وكان يرافقه غروفز وناقش معه التاريخ الكامل للمشروع والتقدم الذي تم إحرازه ، وأكد له بأنه في غضون أربعة أشهر سيكون من المحتمل إكمال أفظع سلاح معروف في تاريخ البشرية ، يمكن لقنبلة واحدة منه تدمير مدينة بأكملها(Stimson, 1947,P.99).

لكن الجدير بالملاحظة أن التعاون بين الجانبين الأمريكي والبريطاني في مجال الطاقة الذرية لم يستمر طويلاً، فقد كان الأمريكيون يعتزون بما حققوه من نتائج في هذا المجال، حتى أن وزير الحرب هنري ستيمسون ذكر في تشرين الأول ١٩٤٢ بأن الولايات المتحدة الأمريكية أنجزت تسعة أعشار العمل ، وأوقف الأمريكيون تبادل الخبرات والأبحاث من جانبهم في آيار ١٩٤٣(البكر، ٢٠١٢، ص٤٢).

عندما استسلمت ألمانيا النازية للحلفاء في آيار ١٩٤٥، وجد الحلفاء ضرورة عقد مؤتمر لمناقشة الأوضاع في أوربا والنظر في معاهدات السلام مع دول المحور، فجرى عقد مؤتمر بوتسدام (Potsdam) في ضاحية بوتسدام في برلين ، بألمانيا ، للمدة (١٧ تموز – ٢ آب ١٩٤٥) وحضره رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري إس. ترومان، ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل(Winston Churchill) (١٨٧٤-١٩٦٥/١٩٤٠-١٩٤٥- ١٩٥١-١٩٥٥) ورئيس الاتحاد السوفيتي جوزيف ستالين (Joseph Stalin) (١٨٧٣-١٩٥٣/١٩٢٤-١٩٥٣) ، وفي اليوم الرابع للمؤتمر حضر وزير الحرب ستيمسون وأخبر ترومان بالنجاح الكامل للتجربة الأولى للقنبلة الذرية ، مع تقرير كامل عن مدى فاعلية القنبلة ، ما أعطى ترومان ارتياح كبير، وأدرك بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد بحاجة إلى مساعدة الاتحاد السوفيتي في الحرب ضد اليابان ، كما أنها ستحافظ على مراكز نفوذها في أوربا دون الاضطرار إلى استبقاء جيش ضخم هناك (بسيوني ، ٢٠١٣، ص١٣٥-١٣٦).

تلقى ستيمسون بوصفه وزيراً للحرب دعماً من الكونغرس الأمريكي شجعه على القيام بخطوات أكثر جرأة في جبهة آسيا، ففي اليوم التالي لـ "يوم النصر" – الثامن من آيار ١٩٤٥ ، النهاية الرسمية للحرب في أوروبا – استقبل ستيمسون في مكتبه الجديد في مبنى مقر وزارة الدفاع الأمريكية وفداً من أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونغرس برئاسة الشيخ ألبين باركلي (Alben Barkley)(١٨٧٧–١٩٥٦) من ولاية كنتاكي، وكانوا قد عادوا لتوهم من أوربا، إذ زاروا معسكرات الاعتقال في بيرغن بيلسن (Bergen-Belsen) وداخاو (Dachau) ونوردهاوزن (Nordhausen)، واعترف عدد منهم أنهم قبل الرحلة كانوا متشككين في التقارير عن الفظائع الألمانية ، ورفضوها ووصفوها بأنها مبالغ فيها أو أنها مجرد إسقاطات لدعاية الحلفاء، لكن ما رأوه غير رأيهم، وأكد لهم ستيمسون بأن ما يسمى بالفظائع يمثل محاولة متعمدة ومنسقة من قبل حكومة ألمانيا للقضاء على أعداد كبيرة من الروس بالقتل والتجويع وغير ذلك من أساليب الموت ، فضلاً عن البولنديين واليهود وطبقات أخرى من الناس (Knopf,1990, P.12) .

وعلى الرغم من دعم السلطة التشريعية لإجراءات وزارة الحرب، لكن انتقادات شديدة وجهت إلى ستيمسون بأنه انقاد إلى مستشاريه العسكريين بشكل أعمى في تقديرهم الخاطئ الأولي للقوة السوفيتية ، فضلاً عن تقديرهم الخاطئ لاحقًا للقوة اليابانية، وكان الخطأ الأخير في التقدير أدى إلى تنازلات لروسيا ثمناً لدخولها في الحرب ضد اليابان(Amberg, 1948,P.138).

في أعقاب هزيمة ألمانيا في آيار ١٩٤٥ ، شعر ستيمسون أن تحقيق النصر في أوربا ، لم يكن كافياً بوجود جبهات أخرى في آسيا لم تزل تقاتل ولا نية لها بالاستسلام ، وعند عودته إلى واشنطن في الثامن والعشرين من آيار ١٩٤٥ ، بعد إجازة عمل لمدة عشرة أيام في منزله في لونغ آيلاند (Long Island) ، وجد بأنه مستعد للتعامل مع القضية التي ستهيمن على المدة المتبقية له في وزارة الحرب. فقال في مذكراته: ((**لقد اتخذت قراري ، لجعل (القنبلة الذرية) مهمتي الأساسية للأشهر القليلة القادمة ، وأريح نفسي قدر الإمكان من جميع الأمور الروتينية في الحرب**)) (Malloy,2009,P.2) .

كان الهدف العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في صيف ١٩٤٥ هو الاستسلام الفوري والكامل لليابان، وأن التدمير الكامل لقوتها العسكرية يمكن أن يفتح الطريق أمام سلام دائم بحسب رؤية هنري إل. ستيمسون ، ووفق المعلومات التي وصلت للقيادة الأمريكية أن اليابان في تموز ١٩٤٥ ، قد ضعفت بشكل كبير بسبب الهجمات العسكرية الأمريكية ، وأنها وصلت إلى حد تقديم مقترحات مبدئية للحكومة السوفيتية ، على أمل استخدام الروس كوسطاء للتفاوض من أجل الاستسلام، لكن على أرض الواقع لم يظهر أي نية للاستسلام ، فقد احتفظت اليابان بمناطق مهمة تم احتلالها ، ولم يكن هناك أي مؤشر على أي ضعف في تصميم اليابانيين على القتال بدلاً من قبول الاستسلام غير المشروط ، إذ استمروا في قتالهم حتى النهاية ، فلا يزال لديهم قوة عسكرية كبيرة، ، إذ قدر قسم المراقبة في هيئة الأركان العامة لإدارة الحرب، القوة العسكرية اليابانية في منتصف تموز ١٩٤٥ على النحو الآتي: في الجزر الأصلية ، أقل بقليل من(٢,٠٠٠,٠٠٠) مقاتل ، في كوريا ومنشوريا وفرموزا ، أكثر بقليل من (٢,٠٠٠,٠٠٠) مقاتل، وفي الهند الفرنسية والصين وتايلاند وبورما أكثر من(٢٠٠,٠٠٠) مقاتل، وأكثر من (٥٠٠,٠٠٠) مقاتل في الفلبين ، وقُدرت القوة الإجمالية للجيش الياباني بنحو (٥,٠٠٠,٠٠٠) مقاتل (Stimson, 1947,P.99) .

وإزاء تلك التطورات واستمرار الإمبراطورية اليابانية بالقتال ، أوصت اللجنة الرئاسية الأمريكية المؤقتة التي نظمها الرئيس هاري إس. ترومان والتي كان هنري إل. ستيمسون عضواً فيها، بإلقاء قنبلة ذرية على اليابان لإجبارها على الاستسلام، وقد أعطى ترومان الأمر باستخدام السلاح الجديد في مدينتين يابانيتين هما هيروشيما وناغازاكي(Holmes,2005,P.209) .

لكن المثير للانتباه أن العلماء المشاركون في مشروع مانهاتن ،عارضوا إسقاط القنبلة خوفًا من أن يطلق العنان لسباق تسلح نووي، وبدلاً من ذلك ، دافعوا عن نقل أسرار القنبلة إلى وكالة دولية ، والتي من شأنها أن تتحمل مسؤولية استخدام الانشطار النووي لأغراض أكثر سلمية مثل إنتاج الطاقة، واقترح هؤلاء العلماء أنفسهم أن يتم إعطاء اليابانيين تحذيراً مفصلاً عن القدرة التدميرية للقنبلة أو أن يتم تنفيذ مظاهرة في منطقة غير مأهولة بالسكان ،

لكن اللجنة الرئاسية المؤقتة ، رفضت تلك التوصيات ، وأصرت على وضع نهاية للحرب ، فأوصت باستخدام القنبلة الذرية على اليابان، على الرغم من تحفظ ستيمسون ، فقد ذكر المدير العلمي لمشروع مانهاتن روبرت أوبنهايمر (Robert Oppenheimer) (١٩٠٤–١٩٦٧) أنه في اجتماع اللجنة الرئاسية المؤقتة الذي عُقد في الأول من حزيران ١٩٤٥ بدا ستيمسون حزيناً، وأعرب عن استيائه من الافتقار "المروع" للضمير والرحمة الذي سببته الحرب ، وعبر عن انزعاجه حيال تفجيرات هامبورغ ودريسدن وطوكيو، وفي مؤتمر بوتسدام، حاول إقناع ترومان بالسعي لتحقيق سلام تفاوضي، ورفض هو نفسه أن يكون مدفوعًا بالغضب للانتقام ، ولم يرغب في زيادة رعب الحرب دون داعٍ، لكن كل ذلك لم يمنع ستيمسون من الاشتراك في قرار استخدام القنبلة الذرية ضد اليابان ، وبالفعل أُسقطت القنابل في يومي السادس والتاسع من آب ١٩٤٥ على المدينتين المذكورتين، واستسلم اليابانيون في الرابع عشر من آب من العام نفسه، ولقي أكثر من (٢٠٠,٠٠٠) ياباني مصرعهم نتيجة للانفجارات، وعانى عدد لا يحصى من الآثار الرهيبة التي تسبب بها الإشعاع النووي (Holmes,2005,P.209;Takaki, 1995, Pp.329-330).

بعد هذه التطورات العسكرية ، وجد ستيمسون أن عدداً من الأصوات المؤثرة تعالت في وزارة الخارجية الأمريكية بالتحريض ضد إمبراطور اليابان وضرورة استسلامه غير المشروط، فتدخل وأقنع الرئيس ترومان بإبقاء الإمبراطور بشروط معينة ، فقد كان على اطلاع واسع ومعرفة كبيرة بمكانة الإمبراطور وقداسته لدى اليابانيين (Takaki,1995, P.330).

ولابد من القول أن ستيمسون كان حساساً تجاه الأعباء الأخلاقية للحرب، وقد شعر بالذهول من الخسائر المدنية الناجمة عن قصف المدن اليابانية، وتدخل للحيلولة دون ضرب العاصمة اليابانية القديمة ، كيوتو (Kyoto) أثمن مزار للفن والدين الياباني ، واستبعادها من قائمة الأهداف الذرية المتوقعة، وصدم من الطابع الانتقامي لخطة مورغنثاو (Morgenthau Plan)[٤] لتقليص ألمانيا بعد الحرب وتحويلها إلى مجتمع زراعي. وقال : ((**إن ذلك سيكون جريمة مثل تلك التي كان الألمان أنفسهم يأملون في ارتكابها ضد ضحاياهم ... جريمة ضد الحضارة نفسها**)) (Knopf,1990, P.18). كذلك رفض طلب

التعويضات التي طلبها السوفيت من الدول المهزومة في الحرب، وطالب بمحاكمة المسؤولين النازيين وفق القانون الدولي (Magic and Bernstein, 2015,P.1027) .

كانت الآثار النفسية التي تركتها القنبلة الذرية على ستيمسون سبباً في تقديمه مقترح نزع السلاح والتحكم في الطاقة الذرية إلى إدارة الرئيس في الثاني عشر من أيلول ١٩٤٥ ، والذي طلب فيه فتح حوار مباشر مع الاتحاد السوفيتي، لتبادل المعرفة المتعلقة بالتكنولوجيا الذرية، مؤكداً بأن من شأن هذا الحوار العمل على ضبط استخدام الطاقة الذرية ومنع سباق تسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقد أحدث المقترح انقسامات كبيرة داخل حكومة ترومان ، ويعود ذلك أساساً إلى افتقارها الجماعي إلى الفهم العلمي للطاقة الجديدة، وبالمثل، أنقسم الشعب الأمريكي بشأن ما إذا كان ينبغي الكشف عن الأسرار الذرية الأمريكية أو حمايتها كأصل وطني، بعدها استقال من منصبه وتقاعد في عيد ميلاده الثامن والسبعين في الحادي والعشرين من أيلول ١٩٤٥. وجرى منحه وسام الخدمة المتميزة من الرئيس ترومان(Shimamoto, 2016,P.1).

خامساً: سنوات حياته الأخيرة

طارد الخوف والهلع ستيمسون بعد حادثة إلقاء القنبلتين النوويتين ، ووجهت انتقادات كبيرة له بأن القرار الذي اتخذته لجنته غير عادل وغير أخلاقي وأنه يشكل جريمة حرب، بالمقابل أوضح ستيمسون بعد عامين من إسقاط القنابل ، تحديداً في عام ١٩٤٧، في مقالة له بأن عملية اتخاذ القرار التي اتخذها هو وزملاؤه فيما يتعلق باستخدام القنابل الذرية في المرحلة الأخيرة من حرب المحيط الهادئ كانت ضرورية ، وقال : **((كنا متشائمين جدًا بشأن استسلام الحكومة اليابانية، قدرنا أنه إذا اضطررنا إلى تنفيذ الخطة العسكرية حتى نهايتها ، فلن ينتهي القتال الرئيس حتى الجزء الأخير من عام ١٩٤٦ ، على أقرب تقدير، وعلمنا أن مثل هذه العمليات قد تكلف أكثر من مليون ضحية للقوات الأمريكية وحدها، فضلاً عن خسائر كبيرة إضافية لحلفائنا ، وبالطبع ، إذا كانت حملتنا ناجحة واستطعنا الانتصار ، فإن خسائر العدو ستكون أكبر بكثير من خسائرنا. لذلك قررنا**

استخدام القنبلة الذرية التي من شأنها إنقاذ عدد كبير من أرواح كل من الأمريكيين واليابانيين))(Morioka,2017,P.317).

وأشار أيضاً بأنه على الرغم من أن اللجنة الرئاسية المؤقتة قد نظرت في توصيات العلماء بإعطاء اليابان تحذيراً صريحاً من القوة التدميرية للقنبلة ، إلا أنهم كانوا يخشون أن القنبلة قد تكون عديمة الفائدة، وأن تأثير مثل هذا التحذير أو العرض سيضيع، ومن هنا رُفضت مقترحات العلماء، وجادل ستيمسون بأن استخدام القنبلة ربما لم ينقذ حياة الأمريكيين فحسب ، بل أنقذ حياة اليابانيين أيضاً على المدى الطويل، فأكد إن الحصار البحري الذي فرضه الحلفاء على اليابان كان من الممكن أن يتسبب في معاناة اليابانيين أكثر مما تسببت فيه القنبلتان، فضلاً عن ذلك ، أدى القصف الأمريكي للقنابل الحارقة على المدن اليابانية إلى مقتل عدد أكبر من الأشخاص مقارنة بالقنابل الذرية. (Holmes,2005,P.210).

في الوقت نفسه كان هناك من شكك في اختيار مدينتي هيروشيما وناغازاكي كأهداف. فادعى ستيمسون أن الأولى كانت مركزًا للجيش وأن الثانية كانت ميناء بحري مهم ضمت منشآت صناعية مهمة، وكان القرار أنه بعد القنبلة الأولى على هيروشيما ، يتم الانتظار يومًا واحداً إذا لم يكن هناك استسلام وشيك لليابان ، سيتم إسقاط القنبلة الثانية على ناغازاكي(Holmes,2005,P.210).

عاد ستيمسون بعد تقاعده إلى مزرعته وبيته في لونغ آيلاند (Long Island)، حيث عاش السنوات الخمس الأخيرة من حياته، وتوفي في العشرين من تشرين الأول ١٩٥٠ في هنتنغتون (Huntington) بنيويورك (Shavit, 1990, P.472).

الخاتمة :

من خلال ما تقدم ذكره ، يمكننا إجمال أهم ما توصلنا إليه من نتائج بالنقاط الآتية :

١. اكتسب هنري إل. ستيمسون من عمله القانوني وممارسة مهنة المحاماة في شركات كبرى في نيويورك ، خبرة كبيرة وعلاقات مكنته من ولوج السياسة سريعاً ، ولاسيما علاقته بإليهو روت الذي أصبح وزيراً خلال المدة (١٨٩٧-١٩٠٩) ، وكان ذلك كافياً لاختياره مدعٍ عام للمنطقة الجنوبية من نيويورك من قبل الرئيس ثيودور روزفلت.

٢. كانت مواقفه تجاه دول أمريكا اللاتينية متباينة ، فعندما كان وزيراً للخارجية عام ١٩١٣ طالب بالوصاية عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، لكنه تراجع عن هذه السياسة في عام ١٩٣١، ودعا إلى اتباع سياسة حسن الجوار معها، من خلال دعمها في تنظيم شؤونها الداخلية الخاصة وعدم التدخل فيها ، وجاء ذلك نتيجة ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية والتوترات الدولية التي شهدها العالم مطلع الثلاثينيات .

٣. تميز ستيمسون بكفاءته العالية وتقديمه للمصلحة الوطنية على الاعتبارات الأخرى ، ولم يلتزم بالقيود الحزبية ، فعلى الرغم من كونه جمهورياً مؤمناً بسياسة حزبه ، لكنه عمل في إدارات ديمقراطية ، مما جعله مستقل بأفكاره ومعتداً بشخصيته السياسية .

٤. أدى ستيمسون دوراً كبيراً في إعداد وتدريب وتسليح الجيش الأمريكي ليكون بمستوى القتال في جبهات خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية ، واختار له قادة أكفاء تمكنوا من تحقيق انتصارات مهمة في جبهات أوربا وأفريقيا .

٥. أشرف ستيمسون على مشروع مانهاتن للقنبلة الذرية ، وآمن بإمكانية السلاح الجديد من وضع نهاية سريعة للحرب العالمية الثانية ، لكن في الوقت نفسه تحمل الجزء الكبير من اللوم والانتقاد بعد ما أحدثته القنابل الذرية من تدمير في المدن اليابانية ، وعلى الرغم من تبريره لفعله ، لكنه يتحمل مسؤولية اتخاذ القرار مع الإدارة الأمريكية.

الملحق رقم (١)

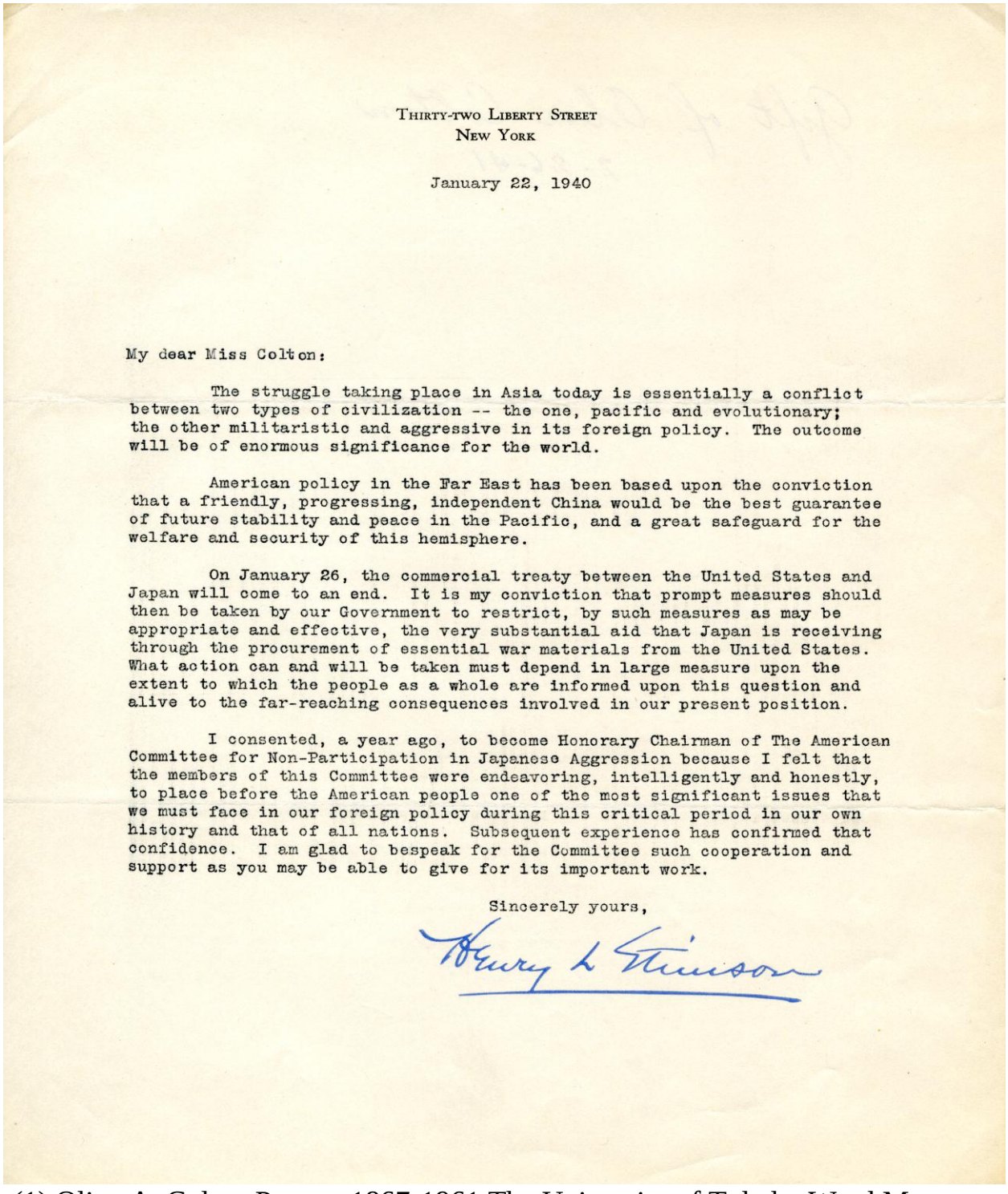

THIRTY-TWO LIBERTY STREET
NEW YORK

January 22, 1940

My dear Miss Colton:

The struggle taking place in Asia today is essentially a conflict between two types of civilization -- the one, pacific and evolutionary; the other militaristic and aggressive in its foreign policy. The outcome will be of enormous significance for the world.

American policy in the Far East has been based upon the conviction that a friendly, progressing, independent China would be the best guarantee of future stability and peace in the Pacific, and a great safeguard for the welfare and security of this hemisphere.

On January 26, the commercial treaty between the United States and Japan will come to an end. It is my conviction that prompt measures should then be taken by our Government to restrict, by such measures as may be appropriate and effective, the very substantial aid that Japan is receiving through the procurement of essential war materials from the United States. What action can and will be taken must depend in large measure upon the extent to which the people as a whole are informed upon this question and alive to the far-reaching consequences involved in our present position.

I consented, a year ago, to become Honorary Chairman of The American Committee for Non-Participation in Japanese Aggression because I felt that the members of this Committee were endeavoring, intelligently and honestly, to place before the American people one of the most significant issues that we must face in our foreign policy during this critical period in our own history and that of all nations. Subsequent experience has confirmed that confidence. I am glad to bespeak for the Committee such cooperation and support as you may be able to give for its important work.

Sincerely yours,

Henry L. Stimson

(1) Olive A. Colton Papers, 1867-1961,The University of Toledo, Ward M. Canaday Center, Toledo, Ohio, 1990, P.121.

المصادر:

- **الوثائق الأمريكية المنشورة :**

1. Walter Lippmann and William O. Scruggs, The United States in World Affairs an Account of American Foreign Relations 1931, Published for the Council on Foreign Relations, New York and London, 1932.
2. United States Government, Comparison Proposed New articles of War with the Present articles of War and Other Related Statutes, Government Printing Office, Washington, 1912.
3. U.S., Senate, Hearings Before Committee on Military Affairs ,July 8, 1940, Government Printing Office, Washington, D. C., 1940.
4. US Congress, Committee on Military affairs, revision of the articles of War, hearing ' before the- Committee on Military affairs House of representatives Sixty-Second Congress Seconds Session, being a project for the revision of the articles of War, Government Printing Office, Washington, 1912.

- **الكتب الأجنبية :**

1. Arthur Meier Schlesinger, The Coming of the New Deal, 1933-1935, Houghton Mifflin Company, New York, 2003.
2. Alfred A. Knopf, Colonel, The Life and Wars of Henry Stimson 1867-1950, New York,1990.
3. Barrett Tillman,D-Day Encyclopedia: Everything You Want to Know About the Normandy Invasion, Regnery Publishing, New Jersey, 2014.
4. Chris J. Magic and David Bernstein, Imperialism and Expansionism in American History: A Social, Political, and Cultural Encyclopedia and Document Collection, ABC-CLIO, California, 2015.
5. David Shavit, The United States in Asia: A Historical Dictionary, Greenwood Publishing Group, New York, 1990.
6. Daniel Leab and Others, The Great Depression and the New Deal: A Thematic Encyclopedia,Vol.1,ABC-CLIO, California,2010.
7. Edmund Jan Osmańczyk, Encyclopedia of the United Nations and International Agreements, Vol.3, Third Edition , New York and London, 2003.

8. Elting E. Morrison, Turmoil and Tradition A Study of the Life and Times of Henry L. Stimson, Houghton Mifflin Company, Boston, 1960.
9. Henry L. Stimson, The Far Eastern Crisis ,Recollections and Observations, Harper Brothers Publishers, New York and London, 1936.
10. Henry L. Stimson and McGeorge Bundy, On Active Service in Peace and War, Harper Brothers Publishers, New York and London, 1948.
11. James Ciment and Thaddeus Russell , The Home Front Encyclopedia: United States, Britain, and Canada in World Wars I and II, Vol. 1, ABC-CLIO, California,2007.
12. Robert J. McMahon and Thomas W. Zeiler,Guide to U.S. Foreign Policy: A Diplomatic History, CQ Press, 2012.
13. Rudolf V. A. Janssens, "What Future for Japan?": U.S. Wartime Planning for the Postwar Era, 1942-1945, Amsterdam, 1995.
14. Marquis James and Bessie R. James, The Story of Bank of America: Biography of a Bank, Beard Books, Washington D. C.,2002.
15. Spencer C. Tucker, World War II: The Definitive Encyclopedia and Document Collection,Vol. 1,ABC-CLIO,California, 2016.
16. Thomas Leonard and Others, Encyclopedia of U.S. - Latin American Relations, Vol.1, CQ Press,Los Angeles, 2012.
17. William Gardner Bell, Secretaries of War and Secretaries of the Army, Portraits and Biographical Sketches, Center of Military History United States Army Washington, D.C., 2010.
18. Mayako Shimamoto, Henry A. Wallace's Criticism of America's Atomic Monopoly, 1945-1948, Cambridge Scholars Publishing, 2016.

- **الكتب العربية :**

١. أحمد جلال بسيوني ، اختلاق الحرب الباردة دور الولايات المتحدة في تقسيم العالم ١٩٤٥-١٩٥٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٣.

٢. دانيال ف. دافيز ونورمان لنجر، تاريخ الولايات المتحدة منذ ١٩٤٥، ترجمة عبد العليم إبراهيم الأبيض ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٠.

٣. محمد محمود منطاوي ، الحروب الأهلية وآلية التعامل معها وفق القانون الدولي ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٥.

٤. نعمة حسن البكر، الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية العلاقات البريطانية – الأمريكية " دراسة في العلاقات السياسية " ١٩٤٥–١٩٥٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٢.

- **الرسائل والأطاريح الجامعية :**
- **الأجنبية**

1. Esther Briney Chu, The Policy of Secretary of State Henry L. Stimson Toward China ,Unpublished Ph.D. Dissertation, Northwestern University, Illinois, 1943.

- **العربية**

١. جمانة محمد راشد، التطورات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٣٣–١٩٤١)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠١٢.

- **البحوث والدراسات المنشورة :**
- **الأجنبية**

1. Arthur Salter, The Far Eastern Crisis. by Henry L. Stimson(book review), Pacific Affairs journal, Vol.10,No.1, University of British Columbia, 1937.
2. Claude M. Fuess, Henry L. Stimson, The Atlantic magazine, September 1941 .
3. Henry L. Stimson,The Pact of Paris: Three Years of Development, Foreign Affairs Magazine, New York,Vol.11,No.1, October 1932.
4. Henry L. Stimson, The Decision to Use the Atomic Bomb, Harper's Magazine, Vol.194, No. 1161,(February 1947) .
5. Jack S. Cohen, The Revolution in Science in America, 1900- 1950, Substantia. An International Journal of the History of Chemistry, Vol. 5, No. 2, 2021.
6. John Bonnett, Jekyll and Hyde: Henry L. Stimson, Mentalite´, and the Decision to Use the Atomic Bomb on Japan,War in History Journal, Vol.4, No.2, April 1997 .

7. Julius H. Amberg, On Active Service in Peace and War, by Henry L. Stimson and McGeorge Bundy, Indiana Law Journal, Vol. 24, No. 1,Fall 1948.
8. Keir Sterling, Henry L Stimson: The First Wise Man ,by David F. Schmitz (Book Review), Army History, The Professional Bulletin of Army history, No. 52, Washington, D.C., Spring 2001.
9. Ronald Takaki,50 Years After Hiroshima, Dissent Magazine, Summer 1995.
10. Sean Malloy,Four Days in May: Henry L. Stimson and the Decision to Use the Atomic Bomb, he Asia-Pacific Journal,Japan, Vol.7, No. 14 , April 4, 2009.
11. Masahiro Morioka, The Trolley Problem and the Dropping of Atomic Bombs, Journal of Philosophy of Life Vol.7, No.2 (August 2017).
12. Thomas Holmes, The Dropping of Atomic Bombs on Japan, Social Education Journal, Vol. 69, No.4 , National Council for the Social Studies, Columbia, May-June 2005 .

- العربية

١. وسام هادي عكار ، دور اليابان في مؤتمري جنيف ولندن لنزع السلاح البحري (١٩٢٧-١٩٣٠) " دراسة تاريخية ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية، المجلد ٢٦، العدد ١٠٧/إنساني/ ، ٢٠٢٠.

-الصحف الأجنبية :

1. The New-York Tribune Newspaper, Vol. LXV ,No. 21,606, January 11, 1906.
2. The New-York Tribune Newspaper, Vol. LXX ,No. 23,356, October 27, 1910.
3. The New-York Tribune Newspaper, Vol. LXXI ,No. 23,554, May 13,1911.
4. The New-York Tribune Newspaper, Vol. LXXX ,No. 26,846, May 17,1920.

5. The Herald and News ,South Carolina, Vol. XLVIII, No. 90, November 11, 1910.
6. The Topeka state Journal (Topeka, Kansas.), April 9, 1917.
7. Heart Mountain Sentinel Newspaper, Vol. II, No. 5, January 30, 1943.
8. The Rohwer Outpost Newspaper ,Arkansas, Vol. II, No. 9, January 30, 1943.

الهوامش:

(١) أطلق عليه أيضاً " ميثاق باريس " وعُد أهم ميثاق دولي بين الحربين العالميتين، وقع من قبل وزير خارجية فرنسا أريستيد برياند ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فرانك ب. كيلوج ، كما وقع عليه من قبل خمسة عشر دولة في باريس في السابع والعشرين من آب ١٩٢٨ ودخل حيز التطبيق في الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٩. تعهدت فيه الدول الموقعة بعدم استخدام الحرب لحل النزاعات الدولية ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية . ينظر : (منطاوي، ٢٠١٥، ص١٥) .

(٢) هي مجموعة من البرامج الاقتصادية التي أطلقتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٦. تضمنت هذه البرامج مراسيم رئاسية وقوانين قام بإعدادها الكونغرس الأمريكي أثناء الفترة الرئاسية الأولى للرئيس فرانكلين روزفلت. جاءت تلك البرامج استجابة للكساد الكبير وتركزت على ما يسميه المؤرخون الألفات الثلاثة وهي: "**الإغاثة والإنعاش والإصلاح**". وتشير تلك النقاط الثلاث إلى إغاثة العاطلين والفقراء، وإنعاش الاقتصاد إلى مستوياته الطبيعية، وإصلاح النظام المالي لمنع حدوث الكساد مرة أخرى. لمزيد من التفصيل ينظر:(James, 2002, Pp.375-389;Schlesinger,2003.

(٣) هجوم قامت به الطائرات اليابانية على الأسطول الأمريكي في يوم السابع من كانون الأول ١٩٤١ في قاعدة بيرل هاربر في جزر هاواي وقد قتل في هذا الهجوم نحو (٢١١٧) فرداً من البحرية والمارينز، وفقد نحو (٩٦٠) وجرح (٨٦٠) من ضباط ورجال الجيش، اما الخسائر المادية فكانت تدمير نحو (٨٠) طائرة بحرية وإعطاب (٧٠) من بين (٢٠٢) ، وفقد الجيش نحو (٩٧) من طائراته البالغة (٢٧٣) . لمزيد من التفصيل ينظر: جمانة محمد راشد، التطورات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٣٣-١٩٤١)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠١٢، ص٢٥٩-٢٦٠.

(٤) خطة وضعها الحلفاء لألمانيا المحتلة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نصت بالقضاء على قدرة ألمانيا على شن حرب من خلال القضاء على صناعة الأسلحة فيها، وإزالة الصناعات الرئيسة الأخرى الأساسية للقوة العسكرية، وتدمير جميع المصانع والمعدات الصناعية في منطقة الرور. اقترِحت الخطة لأول مرة من قبل وزير الخزانة الأمريكي هنري مورغنثاو الابن (Henry Morgenthau, Jr) في آب ١٩٤٤ في مذكرة بعنوان " البرنامج المقترح لما بعد استسلام ألمانيا" .لكن الخطة لم تُعتمد بسبب معارضتها من قبل وزارة الحرب. لمزيد من التفصيل ينظر:(Janssens, 1995, Pp. 253-254) .